الصباح الاقتصادية
AL-SABAH
www.alsabahpress.com Alsabah Media
No. 4189 | الإثنين | 28 جمادى الآخرة 1443 هـ | 31 يناير 2022 م | السنة الرابعة عشرة

البورصة تحافظ على بريقها الأخضر.. و«العام» يرتفع 10.80 نقاط

أغلقت بورصة الكويت تعاملاتها أمس الأحد على ارتفاع مؤشر السوق العام 10ر80 نقطة ليبلغ مستوى 7337ر62 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 0ر15 في المئة.

وتم تداول 289ر9 مليون سهم عبر 11940 صفقة نقدية بقيمة 55ر8 مليون دينار (نحو 184ر14 مليون دولار).

وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 13ر3 نقطة ليبلغ مستوى 6033ر05 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 22ر0 في المئة من خلال تداول 216ر4 مليون سهم عبر 8151 صفقة نقدية بقيمة 27ر12 مليون دينار (نحو 89ر4 مليون دولار).

كما ارتفع مؤشر السوق الأول 9ر8 نقطة ليبلغ مستوى 8001 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 12ر0 في المئة من خلال تداول 73ر4 مليون سهم عبر 3789 صفقة بقيمة 28ر7 مليون دينار (نحو 94ر7 مليون دولار).

في موازاة ذلك ارتفع مؤشر (رئيسي 50) 20ر11 نقطة ليبلغ مستوى 6312ر85 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 0ر32 في المئة من خلال تداول 114ر8 مليون سهم عبر 3881 صفقة نقدية بقيمة 15ر4 مليون دينار (نحو 50ر8 مليون دولار).

وبلغت أحجام التداول الكلية في البورصة أمس 289.93 مليون سهم تقريباً، جاءت من خلال تنفيذ 11.94 ألف صفقة، حققت سيولة بقيمة تُقدر بنحو 55.87 مليون دينار بارتفاع نسبته 3.2 % عن سيولة الجلسة السابقة البالغة 54.13 مليون دينار.

قطاعياً، سجلت مؤشرات 7 قطاعات ارتفاعاً أمس بصدارة التكنولوجيا بنمو كبير نسبته 13.17 %، بينما تراجع 4 قطاعات يتصدرها السلع الاستهلاكية بانخفاض قدره 0.52 %، واستقر قطاع المنافع وحيداً.

وجاء سهم "الأنظمة" على رأس القائمة الخضراء للأسهم المُدرجة بارتفاع معدله 13.17 %، فيما تصدر سهم "إنوفست" القائمة الحمراء مُتراجعاً بنسبة 16.47 %.

وحقق سهم "بيتك" أنشط سيولة بالبورصة بقيمة 6.50 مليون دينار مرتفعاً بنحو 0.44 %، في حين تصدر سهم "جي إف إتش" نشاط الكميات بتداول 32.06 مليون سهم مُستقراً عند سعر 101 فلس.

جلسة مرتفعة للبورصة

برميل النفط الكويتي يكسر حاجز الـ 90 دولاراً للمرة الأولى من 7 سنوات

سجلت أسعار النفط نهاية الأسبوع الماضي أعلى مستوياتها في أكثر من سبع سنوات على وقع تداعيات الأوضاع الجيوسياسية العالمية لاسيما في منطقتي شرق أوروبا والشرق الأوسط وأدت إلى إثارة المخاوف بشأن نقص الإمدادات.

وأيضا تخطى سعر برميل النفط الكويتي حاجز ال 90 دولارا في أعلى مستوى له منذ شهر أكتوبر عام 2014 إذ ارتفع 1ر41 دولار ليبلغ 91ر23 دولار في تداولات يوم الخميس الماضي وفقا للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية.

وارتفعت كذلك العقود الآجلة لخام برنت القياسي 69 سنتا لتبلغ عند التسوية 90ر03 دولار للبرميل كما زادت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط 21 سنتا وسجلت عند التسوية 86ر82 دولار للبرميل.

وعزا المحلل النفطي الدكتور خالد بودي ارتفاع أسعار النفط لهذا المستوى إلى عدة أسباب أبرزها التزام تحالف (أوبك بلس) - يضم منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) والدول المنتجة من خارجها بعدم ضخ كميات تزيد على حاجة السوق.

وأشار بودي إلى التزام التحالف في ضخ زيادة شهرية بواقع 400000 برميل يوميا مما وازن بين العرض والطلب وحد من ضغط الفوائض في السوق النفطي على الأسعار.

وقال إن الاقتصاد العالمي بدأ يشهد حالة تعاف مع انحسار جائحة كورونا مما زاد الإقبال على النفط والتوسع في العديد من الأنشطة الاقتصادية وساهم في ارتفاع أسعار النفط.

وأضاف أن المستثمرين عادوا إلى سوق النفط مع بدء انحسار الجائحة وزادت المضاربات مما أوجد طلبا إضافيا أدى إلى حركة تصاعدية في الأسعار.

وذكر عوامل أخرى أوجدت مخاوف بشأن تعثر الإمدادات النفطية مما رفع الإقبال على الشراء ومن أبرزها التوترات الجيوسياسية في منطقتي شرق أوروبا والشرق الأوسط.

وبين بودي أن التوجه الجاد نحو الطاقة المتجددة جعل المستثمرين في مجال استكشاف واستخراج النفط يتحفظون في زيادة استثماراتهم بهذا المجال مما خفض احتمالات إغراق الأسواق النفطية مستقبلا وهذا وفر دعما إضافيا للأسعار.

وأفاد بأن الضغوط التي تتعرض لها الدول المستخدمة للفحم مصدرا رئيسيا للطاقة لاسيما المتعلقة بتلوث البيئة عزز موقف النفط الخام والغاز إذ أنهما من أهم البدائل المتاحة للفحم لذا ليس من المستبعد أن تصل أسعار النفط إلى 100 دولار للبرميل.

وأشار بودي إلى عدم رغبة منتجي النفط في بلوغ أسعار النفط هذا المستوى لأنه يشجع الإنتاج في المناطق ذات التكلفة العالية بالتالي يدخل منتجين جددا إلى الأسواق مما يضغط على الأسعار بشدة.

وتوقع أن تتعرض (أوبك بلس) لضغوط دولية عند وصول الأسعار لمستويات عالية لضخ المزيد من النفط في الأسواق للضغط على الأسعار لتتراجع إلى ما بين 75 و80 دولارا للبرميل ورأى أنه "سعر مقبول" ل(أوبك) كذلك للأسواق العالمية.

سعر برميل النفط الكويتي يواصل الانتعاش

«صناعات» توافق على زيادة رأس المال 35 في المئة

وافق مجلس إدارة شركة الصناعات الوطنية القابضة في اجتماعه الذي انعقد، أمس الأحد، على زيادة رأسمال المجموعة المصدر والمدفوع من 149.924 مليون دينار، إلى 202.397 مليون دينار.

وقالت "صناعات" المدرجة ببورصتي الكويت ودبي، إن الزيادة نقدية بقيمة مقدارها 52.47 مليون دينار وبنسبة 35% من رأسمال الشركة؛ وذلك عن طريق إصدار عدد 524.73 مليون سهم جديد بقيمة اسمية 100 فلس للسهم الواحد مُضافاً إليها 100 فلس كعلاوة إصدار.

وسيكون للمساهمين المسجلين في سجل مساهمي الشركة في اليوم السابق لاستدعاء زيادة رأس المال حق الأولوية في الاكتتاب بالأسهم الجديدة بنسبة ما يملكه كل منهم من أسهم خلال 15 يوماً من تاريخ فتح باب الاكتتاب وفقا لنص المادة (160) من قانون الشركات رقم (1) لسنة 2016 ولائحته التنفيذية.

كما وافق مجلس الإدارة على تعديل نص البند (5) من عقد التأسيس والمادة (5) من النظام الأساسي لتصبح كالتالي: "حدد رأسمال الشركة المصرح به بمبلغ 300 مليون دينار موزعاً على 3 مليارات سهم بقيمة اسمية 100 فلس للسهم وجميع الأسهم نقدية، وحُدد رأس المال المُصدر والمدفوع للشركة بمبلغ 202.397 مليون دينار موزعاً على 2.204 مليار سهم بقيم اسمية 100 فلس للسهم وجميع الأسهم نقدية".

وأوضحت "صناعات" أن المعلومة الجوهرية السابقة سيترتب عليها زيادة رأسمال الشركة المصدر والمدفوع بمقدار 52.473 مليون دينار ومن ثم زيادة حقوق المساهمين بالقيمة نفسها مُضافاً إليها علاوة الإصدار (بقيمة إجمالية قدرها 104.947 مليون دينار).وقالت الشركة إنه من المتوقع أن ينعكس الأثر المالي في البيانات المالية المرحلية إما للربع الأول أو الربع الثاني من السنة المالية الحالية (2022) فور الانتهاء من الإجراءات الرقابية والموافقات اللازمة.

كانت "صناعات" تحولت للربحية في التسعة أشهر الأولى من العام الماضي بقيمة 69.652 مليون دينار، مقابل خسائر الفترة نفسها من عام 2020 البالغة 55.111 مليون دينار.

تهدد العملاء بعقوبات قانونية خطيرة

"الأهلي" يبرز مخاطر عمليات "تكييش القروض"

في إطار التزامه المستمر بتعزيز وترسيخ المعرفة المالية لدى العملاء، أطلق البنك الأهلي الكويتي حملة توعية حول المخاطر المرتبطة بعمليات «تكييش القروض». وتأتي هذه المبادرة تماشياً مع الحملة التوعوية المصرفية الشاملة بعنوان "لنكن على دراية" التي أطلقها بنك الكويت المركزي واتحاد مصارف الكويت.

وقال محمود أحمد أسد، رئيس وحدة المنح و الائتمان بالبنك الأهلي الكويتي: "يلجأ عملاء البنوك في بعض الأحيان إلى تكييش قروضهم سعياً منهم للحصول على قروض بمبالغ أكبر وربما من دون الانتباه إلى ما قد ينجم عن ذلك من عواقب وخيمة. وهذا بدوره قد يعرض العملاء إلى عبء جديد من الديون المتأخرة السداد التي تتخطى حدود إمكاناتهم المالية. وفضلاً عن ذلك، من الممكن أن يؤدي تكييش القرض إلى عقوبات قانونية خطيرة، وهو يعتبر انتهاكاً للشفافية والثقة والمساءلة."

وفضلاً عن ذلك، قد تؤدي التهديدات المرتبطة بعملية تكييش القروض إلى السجن بسبب تقديم مستندات مزورة أو التوقيع على بيانات ملزمة إضافية أو عدم قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته. ولهذا، يعمل بنك الكويت المركزي على رقابة أعمال المؤسسات المالية في الكويت وتوجيهها بما يكفل لها تقديم المشورة المصممة وفقاً لمتطلبات العملاء، وتقييم مطلوباتهم، وهو ما يتيح لهم الاستفادة من المنتجات المصرفية في حدود إمكاناتهم.

كما يُنصح العملاء بالتواصل مع مؤسساتهم المالية لمناقشة الالتزامات الشخصية والظروف المالية الحالية خلال الأوقات الصعبة. إلى جانب ذلك، يتم تشجيع العملاء على إعادة النظر في الأنشطة التي تسبب ضائقة مالية ومخاطر قانونية وتؤثر سلباً على قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته، يعمل بنك الكويت المركزي على رقابة أعمال المؤسسات المالية في الكويت وتوجيهها بما يكفل لها تقديم المشورة المصممة وفقاً لمتطلبات العملاء، وتقييم مطلوباتهم، وهو ما يتيح لهم الاستفادة من المنتجات المصرفية في حدود إمكاناتهم.

كما يُنصح العملاء بالتواصل مع مؤسساتهم المالية لمناقشة الالتزامات الشخصية والظروف المالية الحالية خلال الأوقات الصعبة. إلى جانب ذلك، يتم تشجيع العملاء على إعادة النظر في الأنشطة التي تسبب ضائقة مالية ومخاطر قانونية وتؤثر سلباً على الاقتصاد الوطني.

وتجمع حملة "لنكن على دراية" معاً بين الجهات الرقابية ومقدمي الخدمات المالية في دولة الكويت من أجل توحيد الجهود المشتركة لتوعية العملاء بالمنتجات والخدمات المصرفية وغيرها من الموضوعات البالغة الأهمية، مثل الاستخدام الفعال للبطاقات المصرفية، وتقديم النصح والإرشاد بشأن الاقتراض، وطرق تقديم الشكاوى وإحالتها إلى الجهات الإدارية الأعلى مستوى، وكيفية تجنب التعرض لعمليات الاحتيال، وبروتوكولات الأمن السيبراني وغيرها.

محمود أحمد أسد

شرح الصورة

من خلال شراء 28 طائرة ومحركين

«الجزيرة» تدعم أسطولها باتفاقية جديدة مع «إيرباص»

وافق مجلس إدارة شركة طيران الجزيرة في اجتماعه على توقيع اتفاقية مع شركة إيرباص؛ لشراء 28 طائرة وعدد 2 محرك.

وقالت "الجزيرة" في بيان للبورصة الكويتية، أمس الأحد، إن الطائرات الـ28 موزعة بواقع 20 طائرة من طراز (A320neo) وعدد 8 طائرات من طراز (A321neo)، بقيمة إجمالية للصفقة تبلغ 3.4 مليار دولار بما يُعادل 1.03 مليار دينار، موضحة بأنه سيتم تحديد الموعد الفعلي لتسلم الطائرات الجديدة في وقت لاحق.

وبالنسبة للمحركين، بينت الشركة أنهما من طراز (CFM LEAP1-A26)، بقيمة إجمالية للصفقة تبلغ 32.2 مليون دولار بما يُعادل 9.8 مليون دينار؛ وذلك لدعم عمليات الشركة.

وأوضحت "الجزيرة" أن الصفقة لا يوجد لها أثر مالي في الوقت الحالي على المركز المالي للشركة، ومن المتوقع أن يكون لكلتا الاتفاقيتين أثر إيجابي على عمليات الشركة في المدى المتوسط وطويل الأجل.

كانت الشركة حققت في فترة التسعة أشهر من العام الماضي أرباحاً صافية بقيمة 70.6 ألف دينار، مدعومة بزيادة في الإيرادات التشغيلية بنسبة 44.2 % لتصل إلى 47.3 مليون دينار.

طيران الجزيرة